

الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

البنك الإسلامي هو نظام مصري^١ الذي يعمل وفقاً لمبادئ الشريعة المستندة إلى القرآن الكريم، الحديث النبوي، واجتهاد العلماء. تقوم البنك الإسلامي على عدة مبادئ أساسية، تشمل تحريم الربا والغرر، والميسر، وتطبيق مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر في المعاملات المالية. منذ تأسيس البنك المعاملات الإندونيسي عام ١٩٩٢، تقدم بنك الإسلامي بمساعدة التشريعات مثل القانون رقم ٢١ عام ٢٠٠٨ بشأن بنك الإسلامي، وبعض الفتاوى من مجلس العلماء الإندونيسي وكذلك القانون رقم ٤ عام ٢٠٢٣ بشأن تعزيز وتطوير في قسم المالية.^١

وإن البنوك الإسلامية تؤدي وظيفة جليلة في تقديم الخدمات المالية الموافقة لأحكام الشريعة، لا سيما في طرح المنتجات التي تُعين على تحقيق الشمول المالي في بيئة يغلب عليها أهل الإسلام، كما هو الشأن في إندونيسيا. ومن بين المنتجات ما

^١ Muhammad As'ad, "Implementasi Prinsip-Prinsip Syariah dalam Operasional Bank Syariah di Indonesia," *Al-Mashrafiyah: Jurnal Ekonomi, Keuangan dan Perbankan Syariah*, Vol. 3, No. 2, Desember 2019, hlm. 101–117.

يُعرف ببطاقة الائتمان الشرعي، وهي بديل عما استقر عليه عمل البطاقة التقليدية، مع التزام آليات موافقة مقاصد الشع المطهّر.

وإن ما جد في هذا العصر من الابتكارات في مجال التقنية الرقمية قد غير وجه المعاملات المالية تغييرًا عظيمًا، حتى صار لها شأن آخر في الإدارة والتنفيذ، ومن ذلك بطاقة الائتمان.^٢ وليست هذه التغييرات مجرد آثار للتقدّم الصناعي فحسب، بل هي مظاهر من مظاهر تطوّر النظر في مسائل المعاملات، وتوسيع دائرة الاجتهاد في تطبيق مقاصد الشريعة في ميادين الاقتصاد المعاصر.

وهذا النّظام في أصله مؤسس على أصول الشريعة في المعاملات المالية، من تحريم الربا، والنهي عن الغرر، والمنع من الميسر، إلى غير ذلك من القواعد المكمة. وليس هذا التطور إلا سعياً جاداً لجمع ما بين مقتضيات الشرع ومطالب العصر، وفقاً ضوابط الاجتهاد الصحيح، والتأصيل المعتبر.

وفي الوقت نفسه، فإن الفرق بين بطاقة الائتمان التقليدية والبطاقة الشرعية هو أنه في ممارسة المعاملات باستخدام بطاقة الشريعة، لا يسمح بتحصيل الفائدة ولكن فقط كتكلفة تشغيلية للمعاملات من كل معاملة. تستخدم بطاقة الائتمان

² Tehuayo, R. "Sewa Menyewa (Ijarah) Dalam Sistem Perbankan Syariah". Jurnal Tahkim, Vol. 14, No.1. (2018), p. 86.

التقليدية نظام الفائدة. هذا يرجع إلى رأي "time value of money". في الأساس ، المال هو وسيلة للتتبادل ، لكنه يتحول إلى سلعة لا يمكن إنتاجها إلا بسبب عوامل الصدفة والوقت ، دون دور البشر الذين يعملون عليها. والفرق بين الاثنين يمكن من المصدر القانوني الذي هو أساس إنشاء الصفقتين. وبالتحديد ، تستخدم بطاقة الائتمان التقليدية القوانين المصرفية بينما تستخدم بطاقة الشريعة قانون الصيرفة الإسلامية وفتوى مجلس العلماء للإندونيسيا.^٣

ما يحدث في إندونيسيا اليوم هو إن التطور بين بطاقة الائتمان التقليدية وبطاقة الائتمان الشرعي يسير جنبا إلى جنب. وهذا مدعوم ببيانات من وكالة الاحصاء المركزية (BPS) في عام ٢٠٢٣ ، حيث يشكل اتباع الإسلام نحو ٨٦,٨٨٪ من إجمالي سكان إندونيسيا البالغ عددهم ٢٧٨,٧ مليون نسمة. وتشكل هذه الحقيقة الديموغرافية مشهدا فريدا في تطوير صناعة بطاقة الائتمان في البلاد. وفقا لتقرير بنك إندونيسيا ، بلغ عدد بطاقة الائتمان المتداولة في نهاية عام ٢٠٢٠ نحو ١٧,١ مليون بطاقة ، على الرغم من الانخفاض من ١٧,٥ مليون بطاقة في عام ٢٠١٩ بسبب جائحة (COVID-19)، إلا أن الاتجاه طويلا الأمد يظهر زيادة كبيرة. وتنظر البيانات

^٣ Riyadi Riyadi and Yudi Hermawan, "Legisasi Syariah Card: Implementasi Dalam Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah Dan Fatwa Dewan Syariah Nasional Majelis Ulama Indonesia," ASAS Jurnal Hukum Ekonomi Syariah 13, no. 2 (2021): 95–107, <https://doi.org/10.24042/asas.v13i2.11282.3>.

التاريخية انه في عام ٢٠١٥، كان عدد بطاقة الائتمان المتداولة حوالي ١٦,٩ مليون فقط، مما يشير الى نمو مطرد وان كان بطيئا على مدى خمس سنوات. وأظهرت بيانات هيئة الخدمات المالية (OJK) في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ أن قيمة معاملات بطاقة الائتمان بلغت ٢٨٩,٧ تريليون روبيه اندونيسية، بزيادة قدرها ١٥,٢٪ على اساس سنوي من ٢٥١,٥ تريليون في الفترة نفسها من العام السابق. وقد وجدت هذه الزيادة بالرغم من استقرار عدد البطاقة نسبيا، مما يشير إلى تكثيف الاستخدام بين حاملي البطاقة الحاليين.

وتشير بيانات هيئة الخدمات المالية (٢٠٢٣) إلى أن نمو الأصول المصرفية الإسلامية قد بلغ ٧٥٥,٧ تريليون روبيه إندونيسية، أي ٦,٩٤٪ من إجمالي الأصول المصرفية الوطنية حتى سبتمبر ٢٠٢٣، مما يظهر إنتشارا ملحوظا وإن لم يبلغ بعد الإمكانيات المثلث بالنظر إلى التكوين السكاني المسلم الذي يبلغ ٨٦,٨٨٪ من إجمالي السكان.^٤ وقد بذلت الحاجة الماسة إلى بطاقة الائتمان الشرعي استجابة لتعقيد المعاملات المالية الحديثة في المجتمع الإسلامي في إندونيسيا. فالحاجة إلى أدوات تمويل

^٤ Otoritas Jasa Keuangan. (2024). Statistik Perbankan Syariah – Desember 2023. Otoritas Jasa Keuangan. <https://ojk.go.id/kanal/syariah/data-dan-statistik/statistik-perbankan-syariah/Pages/Statistik-Perbankan-Syariah---Desember-2023.aspx>.

توافق مبادئ الشريعة، مع بقاء قدرتها التنافسية والوظيفية ضمن الاقتصاد الرقمي، تعد

محفزا رئيسا لتطوير بطاقة الائتمان الشرعي.^٥

يتضمن تنفيذ بطاقة الائتمان الشرعي ثلاثة عقود رئيسية: القرض، والضمان،

والاجارة. يُطبّق عقد القرض حين تقدم جهة اصدار البطاقة قرضا لحامل البطاقة

لإجراء المعاملات النقدية أو السحبات. وُتُستخدم الكفالات في سياق ضمان جهة

الاصدار سداد معاملات حامل البطاقة للموردين. وأما عقد الإجارة فيتجلى في تقديم

خدمات الدفع من قبل جهة الاصدار لحامل البطاقة. ويعكس هذا الهيكل المتعدد

العقود مدى التعقيد والابتكار في فقه المعاملات المعاصرة، وسعيا للجمع بين الجوانب

الوظيفية لبطاقة الائتمان وبين الالتزام بمبادئ الشريعة، خاصة في تحذب الربا والغرر.^٦

وفي إندونيسيا، لا يوجد سوى مصريفي إسلاميين يقدمان منتج بطاقة الائتمان

الشرعي، وهو بنك CIMB Niaga الشريعة، وبنك إندونيسيا الشرعي مع منتج بطاقة

BSI، BSI Hasanah: BSI Hasanah Premium ، و من بين أنواع بطاقة BSI Hasanah^٧

⁵ Agus Marimin, et al., “Perkembangan Bank Syariah di Indonesia”, *Jurnal Ilmiah Ekonomi Islam*, Vol. 01, No. 02 (2015), p. 86.

⁶ Bank Syariah Indonesia “BSI Hasanah Card”, Bsi.co.id, tersedia pada <https://www.bankbsi.co.id/produk&layanan/produk/bsi-hasanah-card> , diakses pada tanggal 27 Juli 2024.

⁷ Husni Shabri and Euis Amalia, “Analisis Komparatif Syariah Card Pada Bank Syariah Di Indonesia Dan Malaysia,” *Jurnal Tamwil: Jurnal Ekonomi Islam* 9, no. 1 (2023): 59–65, <https://doi.org/10.31958/jtm.v9i1.9724>. p. 61.

BSI Hasanah Classic، Hasanah Gold على عدة من الرسوم المفروضة على العملاء، وهي: الرسوم السنوية، والرسوم الشهرية، ورسوم التعويض.^٨ ويعکن القول ان هذه الرسوم المفروضة من المصرفين كبيرة.

في تحديد الأجرة الذي يطبقه بنك إندونيسيا الشعري (BSI) يعتمد على نوع البطاقة التي يختارها العميل بنفسه، حيث إن كل بطاقة يتم اختيارها تختلف في مقدار الأجرة التي يجب دفعها. بينما في بنك CIMB Niaga Syariah يتم تحديد الأجرة بناء على نسبة مئوية من المنفعة المستخدمة من بطاقة الائتمان الشعري.

تمكّن المشكلة الأساسية في تحديد الأجرة في بطاقة الائتمان الشعري، إذ ما زالت محل نقاش حول مدى التزامها بمبادئ الشريعة. والمشكلة تمكّن في تحديد الرسوم الشهرية بناء على حد البطاقة لا على حجم المعاملات الفعلية، مما يثير تساؤلات حول تحقق شرط الأجرة في الفقه، والذي يشترط ارتباط التكلفة بالنفع المتحصل.

فإذا فُرضت الأجرة على عقد الكفالة، تحول العقد من تبرع إلى معاوضة، إذ الأصل في الكفالة أن تكون بلا مقابل. فالعلاقة بين المصرف والعميل ينبغي أن تكون

^٨ Atika Tri Aryani, Miti Yarmunida, and Amimah Oktarina, “Analisis Penetapan Fee (Ujrah) Pada Produk Pembiayaan BSI Hasanah Card Di PT. Bank Syariah Indonesia,” *Jurnal Ekombis Review: Jurnal Ilmiah Ekonomi Dan Bisnis* 10, no. 1 (2022): 9–16, <https://doi.org/https://doi.org/10.37676/ekombis.v10iS1. p. 10>.

مبنية على الإحسان، لا على المنافع المادية. ومع ذلك، يُجيز الفقهاءأخذ أجراً لغطية المصاريق التشغيلية، لا للربح، لأن ذلك يُخرج العقد من التبرع ويدخله في شبهة الربا.

وتتعقد هذه المسألة مع وجود الخصم النقدي التي قد تحتوي على عنصر الغرر، حيث

أن وجود سعرين مختلفين – ١٠,٧٥٪ للسداد المبكر و ١٠,٣٥٪ للسداد الجزئي بعد

الاستحقاق – يشهي في جوهره نظام الفائدة الخفية، ويشير إلى أثر الزمن في تحديد

القيمة، وهو ما يشابه مبدأ القيمة الزمنية للنقد في النظام التقليدي.^٩

وقد أجريت دراسات عدّة حول هذا الموضوع، مثل دراسة محمد ورحمد (٢٠٢٥)، وللذين ذكراً أن الفقهاء يحرّمون الكفالة المعقودة في بطاقة الائتمان

الشريعي، لأن العقد أقرب إلى القرض الربوي.^{١٠} وهذا ما وافقه أحمد فتونى (٢٠٢٢)

الذى عدّ الكفالة المعمول بها في بطاقة الائتمان الشريعي من باب التبرع، ولا يجوز

أخذ أجراً عليها، لأنها داخلة في الربا.^{١١} ومن خلال هذه الدراسة، يتضح أن المذاهب

^٩ Irham Maulana, Imron Rosyadi, and Rizka, “Analisis Status Hukum Fee / Ujroh Pada Pembiayaan Multijasa Dengan Akad Kafalah (Perbandingan Fatwa DSN-MUI Dengan AAOIFI),” *AL-AFKAR: Journal For Islamic Studies* 7, no. 1 (2024): 114–34, <https://doi.org/10.31943/afkarjournal.v7i1.912>. Analysis. 128-129 p. 128-129.

^{١٠} Muhammad and Rahmad, “Analisis Hukum Islam Terhadap Penggunaan Kartu Kredit,” *Jurnal HEI EMA* 4, no. 1 (2025): 111–19, <https://doi.org/10.61393/heiema.v4i1.279>. p. 118.

^{١١} Ahmad Fatoni, “Analisis Fiqh Terhadap Kartu Kredit Syariah,” *Muamalatuna* 14, no. 1 (2022): 17–30, <https://doi.org/10.37035/mua.v14i1.6363>. p. 24.

الأربعة تجمع على تحريم أخذ الأجرة في عقد الكفالة. ولذلك، تسعى هذه الدراسة إلى مراجعة تحديد الأجرة في بطاقة الائتمان الشرعي وفقاً للامتثال الشرعي.

ويرى الباحث بناءً على ما تقدم أن من الضروري أجراء دراسة شاملة حول تحديد الأجرة في ضوء الالتزام بالشريعة. وذلك لسبعين رئيسين: أولاً، قلة الدراسات التي تناولت المسألة من زاوية الامتثال. ثانياً، الحاجة إلى أدلة وتجارب تسهم في تعزيز الشفافية والامتثال في تحديد الأجرة.

ويزداد هذا الحال نظراً إلى أن بطاقة الائتمان الشرعي يجب أن تكون حلاً للمسلمين الذين يطلبون تسهيلات تمويلية تتفق حقاً مع الشريعة الإسلامية، لا أن تكون مجرد تعديل سطحي للنظام التقليدي، ولا لازلة تصور الجمهور بأن بطاقة الائتمان الشرعي ليست تكراراً لبطاقة الائتمان التقليدية مع تغير في المصطلحات فقط. ولذلك، وبناءً على المشكلات الموضحة، يهتم الباحث بكتابه اطروحة بعنوان تحديد الأجرة في بطاقة الائتمان الشرعي: دراسة في الامتثال الشرعي في بنك إندونيسيا الشرعي (BSI) و CIMB NIAGA SYARI'AH عن تحديد الأجرة من منظور بطاقة الائتمان الشرعي ومدى امتثالها لاحكام الشريعة الإسلامية. ومن المتوقع أن تسهم نتائج هذا البحث اسهاماً كبيراً في تطوير تنظيم وتوحيد منتجات بطاقة الائتمان

الإسلامية، فضلاً عن سد الفجوة بين نظرية الشريعة الإسلامية والممارسة المالية الإسلامية المعاصرة.

ب. تحديد المسألة

في ضوء الخلفية التي نقشت أعلاه، فإن تحديد المسألة لهذا البحث هي كما

يليه:

١. كيف تُحدّد الأجرة في بطاقة الائتمان الشرعي في بنك إندونيسيّا الشرعي (BSI)

و بنك CIMB Niaga Syariah؟

٢. كيف تُحدّد الأجرة الأجرة في بطاقة الائتمان الشرعي في بنك إندونيسيّا الشريعية

و بنك CIMB Niaga Syariah في منظور فتوى مجلس العلماء للإندونيسيا؟

ج. أهداف البحث

١. وصف تحديد الأجرة في بطاقة الائتمان الشرعي في بنك إندونيسيّا الشريعية (BSI)

و بنك CIMB Niaga Syariah.

٢. دراسة وتحليل تحديد الأجرة في بطاقة الائتمان الشرعي في بنك إندونيسيّا الشريعية

و بنك CIMB Niaga Syariah في منظور فتوى مجلس العلماء للإندونيسيا.

د. فوائد البحث

يهدف البحث إلى قياس أو تقييم تحديد الأجرة المطبقة على منتجات بطاقة الائتمان الشرعي في البنك إندونيسيا الشرعي. إن تحديد الأجرة في سياق بطاقة الائتمان الشرعي يعني تحديد مقدار الرسوم التي يتم فرضها على العملاء مقابل استخدام خدمة البطاقة الائتمان. يُجرى هذا التقييم للتأكد من أن تحديد الأجرة يتوافق مع مبادئ الشريعة وفقاً لأحكام المجلس العلماء إندونيسيا أو السلطات الأخرى، ولا يتضمن عناصر الربا أو الغرر أو الميسر الممنوعة في الشريعة. وبشكل أكثر تحديداً، يمكن أن يساعد هذا البحث البنك الإسلامي على تقييم ما إذا كانت عملية تحديد الأجرة متوافقة حقاً مع الشريعة، وعادلة وشفافة تجاه العملاء، وتدعم الثقة والامتثال للشريعة في الممارسات البنكية في إندونيسيا.

١. الفوائد النظرية:

- أ) تقديم مساهمات أكاديمية في تطوير المعرفة في مجال القانون الاقتصادي الشرعي، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق بطاقة الائتمان الشرعي.
- ب) إثراء الأدبيات والخطاب العلمي فيما يتعلق بتطبيق مبادئ الشريعة في المنتجات المالية الحديثة.

٢. الفوائد العملية:

- أ) للمنظمين: تقديم مدخلات لتطوير الأنظمة وتوحيد منتجات بطاقة الائتمان الشرعي الأكثر شمولاً والمتواقة مع مبادئ الشريعة.
- ب) لمارسي الخدمات البنك الإسلامي: يوفر تخليلاً متعملاً يمكن استخدامه كمراجع في تطوير وتحسين منتجات بطاقة الائتمان الشرعي.
- ج) للمجتمع: زيادة فهم الآليات والجوانب القانونية الإسلامية لبطاقة الائتمان الشرعي، حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات مالية أفضل.

هـ. تنظيم الكتابة

- وينقسم هذا البحث إلى عدة فصول تتالف من فصول فرعية. المناقشة المنهجية هي كما يلي:

الباب الأول، يناقش الباحث خلفية البحث، وأهداف البحث، وفوائد البحث كأساس لكتابة البحث.

الباب الثاني، سيناقش البحوث السابقة والإطار النظري، وفي هذا الباب الأساس النظري الذي يبدأ بالبيانات التي تم تقديمها بخصوص هذه الرسالة والتي تتكون

من مفهوم فتوى مجلس العلماء الإندونيسي، بطاقة الائتمان الشرعي، تحديد الأجرة في الإسلام.

ويتناول الباب الثالث، المنهجية التي اتبعها الباحثون في تحليل تحديد الأجرة بطاقة الائتمان الشرعي في هذا البحث.

الباب الرابع، عرض البيانات وتحليلها، ويكون من لحنة عن البنوك الإسلامية، تحديد الأجرة في بطاقة الائتمان الشرعي، تحليل البيانات من منظور الامتثال الشرعي.

الباب الخامس، يناقش الباحث نتائج البحث ومقتراحته، ويختتم هذا الباب جميع المناقشات.

نحو على ذلك، فقد أرفقت هذه الأبواب أيضًا بنهج البحث ومترفقات، وذلك لدعم وتعزيز كتابة هذا البحث.